خلال مشاركتها في الدورة الـ 25 لفريق عمل خبراء المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بالأمم المتحدة

وزارة المالية ناقشت قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإفصاح المالي

المطالبة بمزيد من الدراسات على حالات التطبيق العملي للمعايير الدولية للمحاسبة

مندوبو الدول يطلبون استكمال الإفادات عن التطبيق العملي لدليل الإرشادات المنقح للمستوى 3

ممثلا الكويت عن وزارة المالية بدر الحماد ومريم العقيل

شاركت وزارة المالية بحضور الدورة الخامسة والعشرين لفريق عمل خبراء المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR) والتي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وذلك خلال الفترة من 3 الى 7 نوفمبر الجاري بمقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف، وقد شارك كممثلين عن الكويت من وزارة المالية مدير إدارة الرقابة المالية للوزارات والإدارات الحكومية بدر الحماد ومدير مكتب الرقابة المالية للهيئات الملحقة مريم العقيل.

وتعتبر الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء الحكوميين من بين أكبر اجتماعات الخبراء التي تستضيفها «UNCTAD`s» وهي تعمل كمركز تنسيق داخل منظمة الأمم المتحدة لقضايا الشركات والشفافية والمحاسبة. وتجذب الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكوميين في مقر الأمم المتحدة بجنيف بانتظام عدد كبيرا من المشاركين وقد فاق عدد المشاركين في هذه الدورة 150 مشاركا وتمثل دول الأعضاء نسبة كبيرة منهم، ويمثل المشاركون مجموعات ذات مصالح بما في ذلك واضعو السياسات في المؤسسات، المنظمات المهنية المحاسبية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مؤسسات الاستثمار والخدمات المالية، الهيئات الأكاديمية، المجتمع المدني.

وتعتبر الدورات السنوية للفريق فريدة وشاملة، كما تعتبر منتدى لمعالجة قضايا الشركات وتبادل الخبرات من مختلف أنحاء العالم، وتلك الدورات مستمرة ومتواصلة بهدف جذب المزيد من المشاركين من أكثر البلدان، وكل دورة من دورات الفريق ينتج عنها مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

وقد ناقشت الدورة وفق جدول أعمالها 4 بنود، حيث تمثل البند الاول في انتخاب Nnelon Carvalho – رئيسا للفريق وهو من البرازيل وهو يحمل شهادة الدكتوراه ويدرس بجامعة ساوباولو ولديه خبرة كمحكم بغرفة التجارة الدولية بباريس والجمعية الوطنية لمعهد السوق المفتوحة بالبرازيل، وقد كان مدقق لمدة 25 عاما قبل ان يكون مسؤولا بمجلس الصرافة والأمان البرازيلية وبعد ذلك أصبح مديرا للإشراف البنكي ببنك البرازيل المركزي، وهو أول رئيس مجلس إدارة مستقل للمجلس الاستشاري للمعايير المحاسبية الدولية، كما تم انتخاب Syed Asad Sshah – نائب للرئيس ومقررا – وهو من باكستان.

أما البند الثاني فتمثل في إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ونظرا لتزامن هذه الدورة مع مرور 25 عاما على إنشاء الفريق فقد تم انتهاز هذه الفرصة من خلال الاحتفال بتلك المناسبة عن طريق دعوة الرؤساء السابقين لاستعراض محطات وانجازات الفريق وتطلعاته على مدى تلك السنوات وقد تحدث في هذه المناسبة الرؤساء السابقون وهم: Nelson Carvalho بصفته رئيسا للدورات (13، 15، 17، 20)، Aziz Dieye بصفته رئيسا للدورة 22، Ato Ghartey بصفته رئيسا للدورة 24، Alicia Jaruga بصفتها رئيسة للدورة 16، Richard Martin بصفته رئيسا للدورة 18، Rudolf Muller بصفته رئيسا للدورة 23.

واستعرض البند الثالث قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإفصاح المالي الدولية من خلال 5 دراسات عملية منها 4 مقدمة من بعض الدول، وفيما يلي ملخص عنها:

«الابلاغ المالي»

استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (دراسة حالة عملية بمصر) وقد استعرضت تلك الدراسة والجهود التي اتبعتها مصر في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي على مدى سنوات سابقة وقد انشأت مصر معايير خاصة بها تعتمد المعايير الدولية للمحاسبة أساسا لها مع تكييفها بما يتلاءم مع خصوصية تلك الدولة، وقد ناقشت تلك الدراسة الأدوار المختلفة للهيئات التنظيمية ذات العلاقة بتلك المعايير كما قامت مصر بترجمة تلك المعايير إلى اللغة العربية وأشارت الدراسة إلى وجود حاجة إلى بناء القدرات في مجال المحاسبة والحاجة الى نظام للتعليم المهني المستمر.

استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (دراسة حالة عملية بپولندا) واستعرضت تلك الدراسة تجربة پولندا في التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ وقد بينت تلك الدراسة الترتيبات الرئيسية ضمن الإطار التنظيمي البولندي، وقد تناولت أهم الاستنتاجات البحثية المتعلقة بتأثير اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على البيانات المالية للشركات البولندية، وقد بينت الدراسة بعضا من التغيرات الهامة التي طرأت على المراكز المالية لتلك المؤسسات التي اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي وعلى أدائها، وان اثر التطبيق الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ايجابي على القدرة التنافسية للشركات البولندية واندماجها في أسواق المال في الاتحاد الأوربي.

– استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (دراسة حالة عملية بسويسرا) واستعرضت تلك الدراسة الإطار القانوني السويسري لشروط المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات، والتعديلات المتوقع إجراؤها عليها كما انها تتطرق إلى أن الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي يقدم حماية للدائنين، وقد أشارت الدراسة الى أن الشركات المدرجة بالبورصة والتي تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد تزايدت على مر السنين.

– استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (دراسة حالة عملية بالمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية) واستعرضت تلك الدراسة تجربة المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والدروس المستفادة من تلك التجربة والتي منها حاجتها إلى التدريب ونظم المعلومات ومشاركة كل من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين في التنفيذ.

استعراض التحديات العملية وما يتصل بها من اعتبارات في تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بمراجعة الحسابات وقد تم استعراض التطبيق العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي على مستوى العالم وكذلك استعراض أسماء الدول التي تخطط لتطبيق تلك المعايير خلال الخمس سنوات القادمة كما تم استعراض القضايا الآنية والتفسيرات بشأنها والتي منها الأدوات المالية والقيمة العادلة والاعتراف بالإيرادات وغيرها.

اما البند الرابع فناقش المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – التوجيه من المستوى 3:

واستعرض المجلس إصدار فريق الخبراء الحكوميين الدولي المنشور المذكور أعلاه والذي يعتبر معدلا بناء على توصيات للفريق الاستشاري في وقت سابق وقد أدرجت تلك الوثيقة ضمن جدول أعمال الدورة الحالية بعد التنقيحات النهائية، وتلبي تلك التوجيهات – المستوى 2 – احتياجات المؤسسات الأصغر حجما والتي لا تعد بيانات مالية ذات أغراض عامة.

وضمن هذا البند تمت مناقشة الجهود المبذولة لبناء القدرات في البلدان النامية وقد تم استعراض جهود UNCTAD في هذا المجال في سبيل تنفيذ المعايير الخاصة بالمحاسبة والإبلاغ المالي والتدابير المطلوبة والمستمرة والتي تعتبر تحديا كبيرا خاصة وان هناك هوة كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفي هذا المجال تم استعراض الجهود المبذولة في بناء القدرات في مصر من خلال عرض قام به المدير التنفيذي لمركز المديرين المصري د.اشرف جمال الدين وكذلك الجهود المبذولة في غانا من خلال العرض الذي قدمه رئيس منظمة برنامج بناء القدرات Nana Tweneboa Boating.

«ثبات الأوضاع المالية»

وعلى هامش هذا البند قام مسؤولون ذوو مستوى رفيع في مناقشة ثبات الأوضاع المالية والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي وهم: Dr. Supachai Panitchpakdi الأمين العام لمجلس التجارة العالمية والتنمية، H.E. Wang jun نائب وزير المالية الصيني د.إبراهيم العشماوي نائب وزير الاستثمار المصري، H.E. Ngy Tayi وكيل وزارة المالية والاقتصاد الكمبودية، H.E. Kwaben Duou مندوب غانا الدائم بالأمم المتحدة بجنيف.

وأكدوا على أهمية المحاسبة والمعايير الدولية الخاصة بها بالإضافة الى الابلاغ المالي كما شددوا على أهمية وجود التعاون المستمر في مجال تطوير المعايير والأنظمة المحاسبية والتدقيق وقد انتهز المشاركون الفرصة في ظل هذا المحفل الذي جذب الخبرات والمختصين العالميين في مجال المحاسبة والمراجعة في تكثيف جهودهم لمواجهة سونامي الاقتصادي على حد تعبير احدهم. وشددوا على ان الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على اقتصاديات العالم الذي أدى الى عرقلة عجلة التنمية في بعض الدول وبالأخص الفقيرة منها، الأمر الذي يستلزم النظر بجدية بإعادة الثقة الى السوق والمستثمرين والاهتمام بالبيانات المالية والتقارير الخاصة بها، كما أوصوا بان تقوم وزارات المالية بالدول المعنية بإصدار معايير جديدة للمحاسبة لكي تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة حيث أثنى الجميع على التجربة الصينية في هذا المجال، هذا وقد تم التأكيد على أهمية بناء القدرات للمحاسبين وتنفيذ برامج تدريبية لهم وجذب الموهوبين من هؤلاء المحاسبين.

وقد تم ايضا استعراض حالة تطبيق حوكمة الشركات والإفصاح في عدد من الدول وقد اظهرت الدراسة المعروضة انه عندما تم اختيار أعلى 10 شركات في تلك الدول ان الإبلاغ يفوق نصف بنود مؤشرات المعيارية المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المتعلقة بالممارسات الجيدة في حوكمة الشركات والإفصاح.

كما تم استعراض حالة مؤشرات مسؤولية الشركات وتلك الدراسة فحصت ممارسات الإفصاح لـ 100 شركة في سوق ناشئة اكبر 10 شركات من اكثر 10 دول أعضاء بالأمم المتحدة، وقد استخدمت المؤشرات المعيارية من 16 مؤشرا موصي بها من قبل UNCTAD في عام 2007 بالإضافة الى 5 مؤشرات موصي بها من قبل UNCTAD في عام 2004، وقد اظهرت الدراسة ان نصف المؤشرات الموصي بها من قبل UNCTAD تم إبلاغ ما يعادل 25٪ او أكثر من الشركات محل الدراسة، وايضا استعراض العديد من الدراسات والموضوعات منها ما هو متعلق بمسؤولية أداء الشركات في الأسواق الناشئة الكبيرة في مجال البيئة وحقوق الإنسان والمجالات الاجتماعية والأخلاقية وردود فعل الحوكمة في الأسواق المالية.

وفي ختام مناقشة موضوعات جدول أعمال المؤتمر تم الاتفاق على عدة نقاط منها:

□ فيما يتعلق بالتطبيقات العملية على المعايير الدولية للإبلاغ طلب من الأمانة العامة لـ UNCTAD المزيد من الدراسات على حالات التطبيق العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والمعايير الدولية للتدقيق ISAs.

□ فيما يتعلق بدليل الإرشادات المحاسبة والتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات الصغير والمتوسطة الحجم فقط طلب مندوبو الدول من الأمانة العامة لـ UNCTAD استكمال الإفادات عن التطبيق العملي لدليل الإرشادات المنقح المستوى 3 لكي تستخدم لتنقيح الدليل في اقرب فرصة بالمستقبل.

□ فيما يتعلق بالجهود المبذولة في بناء القدرات في مجال محاسبة وتقارير الشركات وافق المندوبون لإجراء اتصال مع الأمانة العامة لـ UNCTAD لطلب التعاون التقني في المناطق التي تتعامل معها ISAR مع النظر في معالجة مثل تلك الطلبات من خلال أطراف متعددة في مشاريع التعاون.

□ فيما يتعلق بالجزء العالي المستوى «الاستقرار المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، اشار المندوبون إلى الانعكاس السلبي للازمة المالية على ثقة المستثمرين وقد طالب المؤتمر بتضافر الجهود لإعادة الثقة بهندسة التقارير المالية العالمية، كما وافق المندوبون على الحاجة للاستشارات والمداولات الإضافية لآثار أزمة الاعتماد على التقارير المالية للشركات وتحديات الاستقرار المالي.

من خلال اجتماعات الطاولة المستديرة لرئيس خبراء ISAR وافق الخبراء على حاجات مجموع الشركات الصغيرة من خلال تقديم النصائح بواسطة UNCTAD، كما طلب خبراء ISAR من الأمانة العامة لـ UNCTAD بحث إمكانية استكمال المداولات على التطبيق العملي على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في اطار العمل المؤسسي لـ UNCTAD، كما طلب المندوبون من الأمانة العامة لـ UNCTAD التعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لتنظيم ورش عمل وسيمنار لبناء القدرات لمساعدة الأعضاء لتطبيق تلك المعايير.

«حوكمة الشركات»

فيما يتعلق بحوكمة الشركات والإفصاح وتقارير مسؤولية الشركات ووفقا لما لنتائج الدراسات المقدمة بخصوص هذا الشأن طلب فريق العمل من UNCTAD الاستمرار في إجراء مثل تلك الدراسات بالشراكة مع المعاهد المحلية قدر المستطاع مع التركيز على إعطاء معلومات عملية لصناع السياسة والمستثمرين والمساهمين، كما وافق الفريق على انه يجب على UNCTAD الاستمرار بالعمل مع أعضاء من مجالس محللي الاستثمارات وخبراء آخرين لتقديم أفضل مفهوم للعلاقة بين الاستثمار في الدول النامية وتطبيقات الإفصاح لدى المؤسسات عن البيئة والمجتمع ومسائل الحوكمة، كما رحب الفريق بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين UNCTAD ومبادرة التقارير العالمية Global Reporting Initiative وشجع على التعاون على التطوير التطبيق العملي لدليل التقارير التطوعية الدائمة و ISAR وافقت على انه يجب ان تقوم UNCTAD بإجراء مزيد من الدراسات على التطوع باستخدام الإطار العام لتقارير مسؤولية الشركات بالإبلاغ وذلك حول العالم مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الأخرى.

واخيرا تم اعتماد جدول الأعمال المبدئي للمؤتمر السادس والعشرين في عام 2009.

وعلى هامش الاجتماعات نظمت الـ UNCTAD ورشتي عمل عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإطار عمل المعايير الدولية لتعليم المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتصدر تلك المعايير عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) والذي يركز على متطلبات التقارير المالية والمحاسبية التي تحتاج اليها الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والهيئات الحكومية المرتبطة بها وجميع الأطراف المستفيدة من خدماتها. وهو يلبي تلك الاحتياجات عن طريق الإصدار والترويج لمعايير إرشادية قياسية بالإضافة إلى تسهيل تبادل المعلومات بين المحاسبين والعاملين في القطاع العام أو المعتمدين على خدماته وقد قام رئيس وأعضاء المجلس بإعطاء فكرة عن فوائد تبني المعايير الدولية للمحاسبة بالقطاع العام بالدول مع اتباع أساس الاستحقاق بالمحاسبة والتي لخصت في تحسين معلومات الإدارة المالية بشكل أشمل وأعم عن التكاليف، الأمر الذي يؤدي الى دعم قرارات الإدارة، تحسين استخدام وإدارة الموارد والأصول، ادارة النقدية بشكل حسن، تحسين أداء وظيفة المراجعة او التدقيق الداخلي، توفير نتائج وبيانات مالية قابلة للمقارنة وتحقيق الشفافية فيما يتعلق بالأصول والخصوم بشكل عام بالإضافة إلى الحد من الفساد وتحقيق الحوكمة.

وأشار المحاضرون وفقا لتجارب بعض الدول الى أهمية اتباع اساس الاستحقاق بالمحاسبة وان عملية تفهم هذا الموضوع تتطلب فترة لا تقل عن سنة كما ان الانتقال الى هذا الأساس والتطبيق الكامل له يتطلب فترة وصلت عند بعض الدول المتقدمة الى 10 سنوات، كما تتطلب الى منظومة تدريب للموارد البشرية العاملة في هذا المجال، وان الانتقال الى نظام الاستحقاق تم تشبيهه بالرحلة والتي تتطلب من الدولة التخطيط السليم والسياسة الحكيمة وخارطة طريق للتنفيذ.

وقد أصدرت IPSAS منذ عام 2000 26 معيارا متعلقا بالاستحقاق كما أصدرت معيارا واحدا متعلقا بالأساس النقدي منذ نفس العام، ومن خلال تجارب الدول التي قامت من التحول من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق سواء بشكل كلي او جزئي (نقدي-نقدي معدل- استحقاق) تم تحديد الفروقات باستخدام أدوات تشخيص لتحديد اطر العمل وعلى هذا الأساس تم التعرف على القيمة المضافة عند اتباع أساس الاستحقاق كأساس للمحاسبة منها ما هو متعلق بالإدارة المالية للقطاع العام ومنها ما هو متعلق بالسمعة والتدريب.

سياسات الاستثمار المسؤول بين القطاعين العام والخاص

تتلخص موضوعات احدى ورشتي العمل المقامة على هامش الاجتماع على جوانب أخرى للاستثمار وهي الجوانب التي لا تتعلق فقط بموضوع التقارير المالية الخاصة بالربحية، وإنما المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالبيئة ودور كل من القطاع الخاص والعام في هذا الجانب، وأيضا مجال التعاون بين المستثمر وصانعي السياسات.

وان ما آلت إليه اقتصاديات العالم نتيجة للازمة الاقتصادية التي يمر بها العالم كانت نتيجة السلوك الإنساني الجشع الهادف إلى تحقيق أعلى هامش ربح بغض النظر عن الآثار الجانبية التي يمكن ان تحدث نتيجة لذلك، وقد استخدمت أموال صناديق التقاعد في هذا الأمر مما أدى إلى تبديدها.

ان الأزمة الحالية يتحملها كل الاطراف المستثمرين ومجالس إدارات الشركات وكل المديرين التنفيذيين لهاو الهيئات الحكومية ذات العلاقة وان انعكاسات تلك الأزمة المالية لم تؤثر على السيولة فقط، وإنما رمت بظلالها على قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعات النفطية والغذائية قطاع الشحن.. الخ.

وفي هذا السياق، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة تقوم مؤسسة مبادئ الاستثمار المسؤول بجهد كبير في هذا المجال، وهي تعمل كالمستثمرين من المؤسسات، لكن لدينا واجب العمل بشكل أفضل على المدى الطويل، وذلك في مصلحة المستفيدين الائتمانية، وترتكز المبادئ على تحليل نوع الاستثمار وصنع القرار وضع السياسات والتنظيم والمعايير التي تعزز حقوق المساهمين ودعم أدوات الإبلاغ وتعزيز الإفصاح، كما ان هناك مؤسسات مهمتها الحفاظ على استثمارات الصناديق التقاعدية من خلال الاستثمار المأمون في أدوات طويلة الأمد وفي مجالات ملائمة بيئيا.

إطار عمل المعايير الدولية لتعليم مهنة المحاسبة

تصدرت تلك المعايير من مجلس المعايير الدولية لتعليم مهنة المحاسبة (IAESB) والذي يهدف لتقديم مصلحة عامة وتعزيز مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم، كما انها تساهم في تنمية الاقتصاد الدولي من خلال إنشاء وتشجيع الانضمام إليها لضمان الجودة وتطبيق المعايير المهنية، وتعزيز التقارب الدولي لهذه المعايير والاتحاد الدولي للمحاسبين، وقد أنشأ المجلس الدولي للتعليم المحاسبة بهدف إصدار سلسلة من المعايير وغيرها من البيانات التي تعكس الممارسة الجديدة، سواء قبل او بعد التأهيل والتعليم والتنمية لمهنة المحاسبة، إصدار مقاييس للامتثال للاتحاد الدولي للمحاسبين، مناقشة القضايا الدولية الناشئة او المتصلة بتعليم وتنمية المحاسبين المهنيين.